الصباح الاقتصادية
12
العدد 2573 - السنة التاسعة
الأحد 23 ذي الحجة 1437 - الموافق 25 سبتمبر 2016
Sunday 25 September 2016 - No.2573 - 9th Year

«الأحمدي» حصدت أعلى نسبة في عدد الصفقات

«الشال»: ارتفاع في سيولة سوق العقار خلال أغسطس لـ 153.9 مليون دينار

أشار تقرير الشال في تقريره الأسبوعي إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، خلال أغسطس 2016، مقارنة بسيولة يوليو 2016. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 153.9 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 2.6% عن مثيلتها في يوليو 2016، البالغة نحو 150 مليون دينار كويتي، وانخفضت بما نسبته 23%- مقارنة مع تداولات أغسطس 2015.

وتوزعت تداولات أغسطس 2016 ما بين نحو 132.4 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 21.5 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 316 صفقة، توزعت ما بين 301 عقوداً و15 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 83 صفقة وممثلة بنحو 26.3% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 75 صفقة أو نحو 23.7%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 32 صفقة أو بنحو 10.1% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 78 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 16.3% مقارنة مع يوليو 2016. عندما بلغت نحو 67 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 50.7% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 44.7% في يوليو 2016. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 92.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 15.5%- مقارنة بالمعدل.

وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 229 صفقة مقارنة بـ 211 صفقة في يوليو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 340.6 الف دينار كويتي.

وانخفضت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 58.2 مليون دينار كويتي اي بانخفاض بنحو 7-% مقارنة مع يوليو 2016، حين بلغت نحو 62.5 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبته من جملة السيولة إلى نحو 37.8% مقارنة بما نسبته 41.7% في يوليو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 84.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 30.9%- مقارنة بمعدل 12 شهراً، وانخفض عدد صفقاته إلى 80 صفقة مقارنة بـ 89 صفقة في يوليو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 726.9 الف دينار كويتي.

وانخفضت أيضا، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 16.5 مليون دينار كويتي، اي انخفاض بنحو 18.8%- مقارنة مع يوليو 2016، حين بلغت نحو 20.4 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 10.7% مقارنة بما نسبته 13.6% في يوليو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 45.1 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 63.3%- مقارنة بمتوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 6 صفقات مقارنة بـ 5 صفقات في يوليو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط التجاري نحو 2.76 مليون دينار كويتي. وتمت صفقة واحدة على نشاط المخازن وبلغت قيمتها نحو 1.2 مليون دينار كويتي في اغسطس 2016 بينما لم تتم اي صفقة خلال شهر يوليو 2016.

وعند مقارنة تداولات أغسطس 2016 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (أغسطس 2015)، نلاحظ انخفاضا كبيرا في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 199.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 153.9 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 23%-. وشمل الانخفاض نشاط السكن الخاص، بنسبة 9.5%-، فبعد أن كانت نحو 86.2 مليون دينار كويتي في أغسطس 2015، انخفضت إلى نحو 78 مليون دينار كويتي في أغسطس 2016، بمثيلتها من عام 2015.

اجمالي الايرادات التشغيلية للنصف الاول 2016

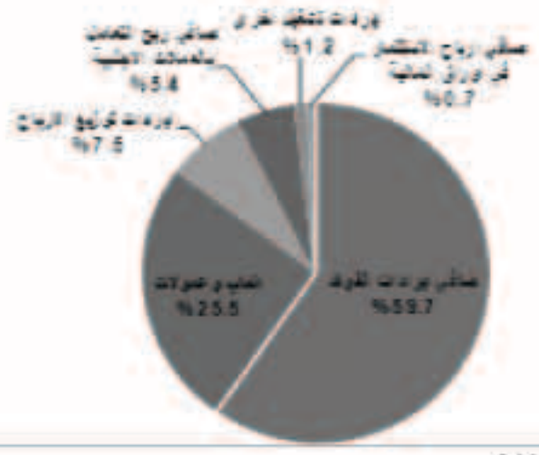

اجمالي الايرادات التشغيلية

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

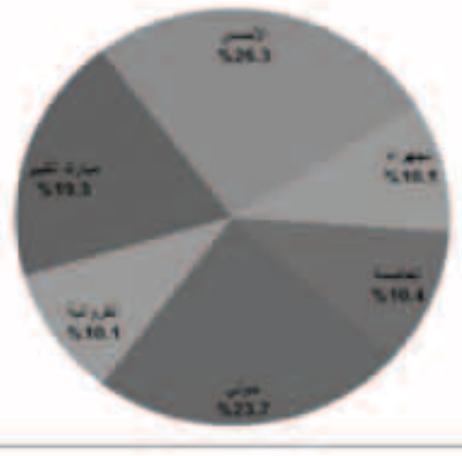

توزيع الصفقات

تلاحظ انخفاضاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 2.33 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.68 مليار دينار كويتي، اي بما نسبته 27.7%-. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 4- شهور-، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق -عقوداً ووكالات- نحو 2.53 مليار دينار كويتي، وهي ادنى بما قيمته 791.6 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، اي ما نسبته 23.9%-، عن مستوى عام 2015، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 3.32 مليار دينار كويتي.

7سوق النفط ومصيدة الإقتراض

منذ سقوط سوق النفط في خريف عام 2014، لم تتعاف اسعار النفط، الجزء الغالب من خسارة الأسعار، مبرر، فالتقدم التقني خلق منافسا للنفط التقليدي بأسعار باتت تراوح ما بين 55-60 دولار امريكي. ولكن معدل أسعار النفط ادنى بنحو 15 دولار امريكي عن سعرها

العادل، ومعظم السبب ناتج عن تخمة المعروض لأسباب سياسية دافعها عناد غير ذكي يحكم قرارات منتجي النفط التقليدي. خطورة الوضع، هي في تكرار خطايا لمائينات القرن الفائت. عندما ظل المنتجون للنفط التقليدي يتصارعون على حصص الإنتاج حتى الكلب في حجم إحتياطياتهم، حتى هوت الأسعار إلى مستوى غير محتمل، وإستهلكوا معظم الإحتياطيات السبعينات المالية، وإنفرطت اوبك في ديسمبر من عام 1985.

ولا يبدو ان هناك امل كبير في ضبط جانب العرض لأن النفط التقليدي بات عنصرا في معركة تدمير بين اطراف إنتاجه، وهو في الواقع تدمير ذاتي ايضا، لذلك بات مهما التعامل مع سيناريو لأسعار نفط منخفضة مهما كانت إحتمالات تحققه، والتركيز على ضبط جانب الطلب على صرف إيراداته، اي الإنفاق العام. وخفض النفقات العامة، لا يبدا، وإن كان لابد وان يشمل، اقل البنود نفعا واشدها قلة شعبية، مثل قراري الديزل والبنزين، وإنما البدء بمواجهة حاسمة للفساد والهدر وامثلتهما صارخة، ثم بالضريبة، وبعدها الحد من الدعم للسلع والخدمات.

بمعنى آخر، لابد من خفض سعر التعادل للموازنة إلى حدود سعر للنفط مماثل لمعدل سعر برميل النفط الكويتي حاليا او نحو 40 دولار أمريكي، والرسم البياني المرافق يعرض لحركة أسعار برميل النفط الكويتي ما بين أغسطس 2014 وأغسطس 2016. وذلك يتحقق بوسيلتين، خفض الإنفاق الفاسد وغير الضروري، وزيادة الإيرادات من مصادر أخرى، اهمهما دخل الاستثمارات، ثم الضريبة، ثم خفض الضريبة السلبية اي خفض مستويات الدعم. ولكن، يبدو أن الحكومة تراهن على بقائها لأطول فترة ممكنة غير عابئة بتكاليف ذلك البقاء، وتحاول شراء بعض الوقت، فهي تعرف مثلا، بأن أكثر من نصف نفقات العلاج بالخارج تذهب لشراء ولاء نواب وناقذين وفقا لتقرير ديوان المحاسبة، وأن تكلفة شراء هذه الولاءات في سنة واحدة، تعادل نحو ضعف حصيلة رفع أسعار البنزين في نفس السنة، ولكنها تفضل الإستمرار في الرشوة، والإقتراض لتغطيتها على علاج فسادها، وتفضل مواجهة البقية اي كل الناس، لأنها اقل خطرا على بقائها.

وخطورة الإقتراض بشقيه الداخلي والخارجي ليست في نتائجه الآنية، وإنما في مخاطره المستقبلية. فالإقتراض الحكومي من الداخل، يؤدي إلى شحة السيولة ومعها رفع تكلفة الإقتراض وتعثر القطاع الخاص خلافا للمعلن عن دعم دوره في التنمية. والإقتراض من الخارج يعني سحب مؤجل من الإحتياطيات المالية بما يعنيه من تآكلها وفقدان عائدها، والإقتراض الداخلي والخارجي يعنيان إضافة بند لاحق للنفقات العامة لسداد أقساط وفوائد تلك القروض في زمن لابد فيه من زيادة النفقات العامة لمواجهة متطلبات الناس الأساسية من وظيفة وخدمات وبنى تحتية.

لقد مضى عامان منذ سقوط سوق النفط، والحديث عن عودة ذلك السوق إلى رواجه السابق مجرد اضغاث أحلام، وضمان إستدامة إستقرار البلد في المستقبل صلبه إتخاذ القرارات الصحيحة منذ خريف عام 2014، والإدارة العامة لم تفعل ما هو صحيح لا حينها، ولا تفعل ذلك الآن. وكما اهملت الإدارة العامة كل التحذيرات حول حتمية إنتهاء حقبة رواج أسعار النفط، وقادت البلد إلى مصيدة تضخم النفقات الجارية، سوف تقودها ايضا إلى مصيدة القروض السيادية ما لم يتم تغيير جوهري لشخوصها ومسارها.

إحصاءات مالية ونقدية - يونيو 2016

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر يونيو 2016، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد ارتفع بما قيمته 150 مليون دينار كويتي، ليصبح 1.737 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016، بعدما كان 1.587 مليار دينار كويتي، (منذ أغسطس 2014 ولغاية مايو 2016). وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول اجلا، برصيد 1.737 مليار دينار كويتي، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء» (منذ يوليو 2012). وبلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة ستة 1.250%، ولمدة سنتين 1.500%، ولأكثر من سنتين 2.000%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 99.5% من إجمالي أدوات الدين العام (99.5% في نهاية مارس 2016). وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.737 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته نحو 5.1%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2015، البالغ نحو 34.315 مليار دينار كويتي.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الإئتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 34.318 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 57.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 628.6 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية مارس 2016، اي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.9%، وبنسبة نمو بلغت نحو 8.1% خلال الفترة من يونيو 2015 ولغاية يونيو 2016. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14.370 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 41.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.215 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2016)، اي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.1%، وبنسبة نمو بلغت نحو 10.8% خلال الفترة من يونيو 2015 ولغاية يونيو 2016. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 9.691 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 67.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 3.199 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 22.3%

من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.169 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.985 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 23.3% من الإجمالي (نحو 7.966 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2016)، اي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.184 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 9.3% (نحو 3.079 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2016)، ولقطاع الصناعة نحو 2.150 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 6.3% (نحو 2.037 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2016)، ولقطاع المقاولات نحو 1.999 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 5.8% (نحو 1.952 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2016)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.399 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 4.1% (نحو 1.393 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2016).

وتشير النشرة، ايضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41.151 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 68.5% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 209.1 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية مارس 2016، اي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.5% فقط، وبنسبة نمو بلغت نحو 4.5% خلال الفترة من يونيو 2015 ولغاية يونيو 2016. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، اي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 34.659 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 84.2%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 31.142 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 89.9%، وما يعادل نحو 3.517 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، ايضا.

اما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية مارس 2016، فتذكر النشرة، انه قد انخفض قليلا جدا، على ودائع الدينار الكويتي، ولكنه عاود الارتفاع الطفيف جدا، على ودائع الدولار الأمريكي، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.590 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.692 نقطة، لودائع 3 اشهر، ونحو 0.764 نقطة، لودائع 6 اشهر، ونحو 0.715 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2016، نحو 0.638 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.724 نقطة، لودائع 3 اشهر، ونحو 0.824 نقطة، لودائع 6 اشهر، ونحو 0.770 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.402 فلسا كويتيا، لكل دولار امريكي، بانخفاض طفيف بلغ نحو 0.15%-، مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر مارس 2016، عندما بلغ نحو 300.957 فلسا كويتيا، لكل دولار امريكي.

نتائج البنك التجاري الكويتي - النصف الأول 2016

اعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 11.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي، خلال الفترة نفسها من عام 2015، اي إن البنك سجل انخفاضا، في ربحيته، بلغ نحو 5.2 مليون دينار كويتي، او نحو 31%. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع في جملة المخصصات، وبنحو 9.3%. بالإضافة إلى انخفاض الربح التشغيلي للبنك بنحو 4.1%، نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع في إجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، انخفضت جملة الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 70.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 71.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015، اي إن هذه الإيرادات انخفضت بما قيمته 867 الف دينار كويتي، او ما نسبته 1.2%. تحقق ذلك نتيجة إحتواء إيرادات التشغيل للنصف الاول 2015 على بند ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع، بلغ نحو 5.7 مليون دينار كويتي. بالإضافة إلى انخفاض بند صافي أرباح الاستثمار في اوراق مالية بنحو 1.1 مليون دينار كويتي. وصولا إلى نحو 472 الف دينار كويتي، مقارنة مع نحو 1.5 مليون دينار كويتي. بينما حققت باقي بنود الإيرادات التشغيلية، ارتفاعا، بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، او نحو 9.2%.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 19.80 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 18.51 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. فقد ارتفع بند مصاريف للموظفين ومصاريف عمومية وإدارية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 19.76 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 18.29 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند الإستهلاك والإطفاء بنحو 187 الف دينار كويتي. وحققت جملة المخصصات، ارتفاعا بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 9.3%. كما اسلفنا، عندما بلغت نحو 39 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 35.7 مليون دينار كويتي. وذلك ادى إلى انخفاض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 16.3%، بعد أن كان نحو 23.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.138 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 2.5%، مقارنة بنحو 4.037 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، بينما انخفض بنسبة 3.2%. عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2015 وكانت نحو 4.276 مليار دينار كويتي. وسجل بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ارتفاعا، بلغ قدره 355.4 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 621.1 مليون دينار كويتي (15% من إجمالي الموجودات)، مقابل نحو 265.7 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015. وحققت ارتفاعا، بنحو 16.2%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغت، آنذاك، ما قيمته 534.5 مليون دينار كويتي (12.5% من إجمالي الموجودات).

وحقق بند النقد وارصدة قصيرة الأجل، انخفاضا، بلغ قدره 274 مليون دينار كويتي، ونسبته 40.1%، ليصل إلى نحو 408.5 مليون دينار كويتي (9.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 682.5 مليون دينار كويتي (16.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015. وحقق انخفاضا، بنحو 440.8 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 51.9%. عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 849.2 مليون دينار كويتي (19.9% من إجمالي الموجودات). وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات، انخفاضا، بلغ قدره 16.8 مليون دينار كويتي، ونسبته 0.7% ليصل إلى نحو 2.281 مليار دينار كويتي (55.1% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.297 مليار دينار كويتي (56.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015، بينما حقق ارتفاعاً بنحو 3.8% عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغت نحو 2.197 مليار دينار كويتي (51.4% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة بند قروض وسلفيات إلى بند الودائع والأرصدة الأخرى نحو 66.8% مقارنة بنحو 60.7%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 121.1 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 3.5% لتصل إلى نحو 3.582 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.461 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015. بينما حققت انخفاضا بنحو 142.9 مليون دينار كويتي، اي بنسبة انخفاض بلغت 3.8% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.6% مقارنة بنحو 87.1%.

إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية بلغ نحو 41.151 مليار دينار

مطلوبات البنوك المحلية ارتفعت 209.1 مليون دينار بنسبة نمو ربع سنوي 0.5 % فقط

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال الاسبوع الماضي، اكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الاسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر السّال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 329.3 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 0.8 نقطة، ونسبته 0.2% عن إقفال الاسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 36.6 نقطة، اي ما يعادل 10% عن إقفال نهاية عام 2015.

		يوم الخميس 2016.09.22	يوم الخميس 2016.09.15	التغير %	التغير النقطي 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	327.5	332.7	(1.5)	401.1	(18.3)
2	بنك الخليج	190.5	190.5	0.0	211.9	(10.0)
3	بنك الكويت الدولي	328.4	281.5	16.7	402.1	(18.4)
4	بنك برقان	206.5	206.5	0.0	247.5	(16.5)
5	بنك الكويت التجاري	197.9	198.0	(0.1)	237.7	(16.8)
6	بنك بوبيان	242.4	239.0	1.4	424.2	(42.9)
7	بنك وربة	307.4	301.2	2.0	374.6	(17.9)
8	بنك الكويت الصناعي	976.6	955.6	2.2	1,053.0	(7.2)
	قطاع البنوك	345.8	339.8	1.8	409.7	(15.6)
9	التسهيلات التجارية	124.1	124.1	0.0	125.6	(1.2)
10	الاستثمارات الدولية	241.3	241.3	0.0	255.1	(5.4)
11	الاستثمارات الوطنية	142.8	142.8	0.0	220.8	(35.3)
12	المشاريع الكويتية الدولية	1,233.4	1,233.4	0.0	1,292.3	(4.6)
13	المصالح العقارية والاعمار	58.5	58.5	0.0	58.2	0.5
	قطاع الخدمات	339.6	342.2	(0.8)	347.4	(2.4)
14	الاولى للاستثمار	32.4	33.1	(2.1)	37.2	(12.7)
15	المشرق للاستثمار	38.8	38.8	0.0	42.9	(9.5)
16	وربة للاستثمار	174.8	174.8	0.0	199.9	(12.5)
17	بورصة الكويت	58.5	58.5	0.0	58.5	0.0
	قطاع الخدمات المالية	143.7	143.7	0.0	162.8	(11.8)
18	الاولى للوساطة	81.4	81.4	0.0	88.6	(7.5)
19	الدولية للاستثمار	199.8	197.8	1.1	191.9	4.1
20	الوطنية العقارية	176.3	176.8	(0.3)	187.8	(7.2)
21	المصالح العقارية	1,472.8	1,472.8	0.0	1,494.0	(1.4)
	قطاع العقار	280.0	280.9	(0.3)	284.8	(2.3)
22	الصفاة للاستثمار	120.6	120.4	0.2	122.8	(2.0)
23	بيت الطبوح	237.8	240.1	(1.0)	240.1	(1.0)
24	بيت التمويل والتطوير	100.2	100.2	0.0	104.9	(4.5)
25	المشاريع الصناعية والتجارية	122.8	122.8	0.0	149.9	(18.1)
26	المقاولات والخدمات البحرية	39.2	39.2	0.0	64.8	(39.5)
	القطاع الصناعي	160.8	160.8	0.0	172.4	(6.7)
27	أسمنت الكويتية	290.1	282.8	2.6	277.2	4.7
28	الصفوة القابضة	165.0	165.0	0.0	157.2	5.0
29	صناعات كهربائية	1,747.3	1,747.3	0.0	1,882.9	(7.2)
30	الميرة زين	322.6	291.4	10.7	331.8	(2.8)
31	شركة الصفاة للنساء	11.8	11.8	0.0	11.9	(0.8)
	قطاع الأغذية	881.7	883.2	(0.2)	888.8	(2.8)
32	المراعي وشركة عولمي	200.0	201.7	(0.8)	206.7	(3.2)
33	زين لصحة المتنقلة	91.0	91.0	0.0	87.4	4.1
34	الاتصالات المتنقلة	38.7	38.7	0.0	43.1	(10.1)
35	الاتصالات الوطنية	2,441.4	2,441.7	0.0	2,470.7	(1.2)
	قطاع الاتصالات	828.8	828.8	0.0	865.2	(4.2)
36	الشركة الكويتية للمشاريع المتعددة	333.3	337.8	(1.3)	362.5	(8.1)
37	بيت التمويل	238.4	238.4	0.0	262.8	(9.3)
38	بيت الأعمال	257.1	257.1	0.0	259.8	(1.0)
	الشركات غير الكويتية	232.3	232.7	(0.2)	239.6	(3.0)
	السوق الأول	329.3	328.5	0.2	365.9	(10.0)

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي